

منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: ASA 13/4021/206

12 مايو/أيار 2016

بنغلاديش: عامٌ واحدٌ يمر منذ مقتل المدون العلماني أنانتا بيجوي داس، ولا تزال العدالة غائبة

قالت منظمة العفو الدولية في الذكرى السنوية لوفاة أنانتا بيجوي: "ينبغي على السلطات البنغلاديشية تكثيف جهودها لمُحاسبة قتل المدون العلماني أنانتا بيجوي داس، ووضع حد للإفلات من العقاب، القائم حالياً فيما يتعلق بموجة عمليات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان وآخرين غيرهم"

في 12 مايو /أيار 2015، بينما كان بيجوي داس في طريقه إلى عمله، اقترب منه رجال مُلثمون يحملون السواطير في منطقة سيلهيت، في بنغلاديش، وقاموا بضربه على رأسه وجسده، ثم قتلَ إنهم فروا هارين وتواروا وسط الحشود، وتم نقل بيجوي إلى المستشفى حيث أُعلنت وفاته. وقد أعلنت إحدى الجماعات التي تنتهج العنف وتدعى التصرف باسم الإسلام مسؤوليتها عن الحادث، وتُسمى جماعة أنصار الإسلام (وتُعرف أيضاً باسم جماعة أنصار الله البنغالية)، والتي تدعي أن لها صلات بتنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية.

كان داس بيجوي أحد المدونين العلمانيين المعروفين في بنغلاديش، وهو أحد المساهمين في تأسيس الموقع العلماني "Mukto Mona"، الذي كان من قبل تحت إشراف المدون والكاتب أجيفيت روي، والذي قُتل أيضاً في عام 2015 في أحد شوارع دكا من قِبَل رجال كانوا يحملون السواطير. وقد فاز بيجوي داس أيضاً بالجائزة السنوية لموقع "Mona Mukto" في عام 2006، لقيامه بـ "نشر مُثل ورسائل علمانية وإنسانية". ويقول أصدقاء بيجوي داس أنه قد قام بانتقاد ما يُسمى "العنف باسم الدين"، وقام بتشجيع العلم والعقلانية.

عامٌ يمضي، ولم تتم مُساءلة أي شخص عن مقتل بيجوي داس، فقد تم اعتقال أربعة من المُشتبه فيهم في العام الماضي من قِبَل إدارة الشرطة المعنية بالتحقيقات الجنائية (المباحث الجنائية-CID)، ولكن لم يتم بعد إحراز أي تقدم ملحوظ آخر فيما يخص القضية، حيث لم تتم مُحاكمة أي شخص إلى الآن، وليس هناك أية تحديثات بشأن موعد بدء أي مُحاكمة مُحتملة.

وهذا النمط من الإفلات من العقاب يتم على نطاق واسع ولا يقتصر فقط على قضية بيجوي داس، حيث نمت إلى علم منظمة العفو الدولية، منذ فبراير /شباط 2013، مقتل ما لا يقل عن سبعة من المدونين العلمانيين، والناشرين ومدافعين عن حقوق الإنسان آخرين في بنغلاديش، وكان آخرها مقتل تنظيم الدين صمد في دكا في 6 أبريل /نيسان 2016. وقد تم تنفيذ تلك الهجمات بطريقة مُماثلة، حيث ضُرب المدافعون عن حقوق الإنسان حتى الموت على أيدي جماعات تنتهج العنف، وقد حدث ذلك كثيراً وفي وضوح النهار، حيث تدعى تلك الجماعات أن ضحاياهم قد تم استهدافهم نظراً لأنهم أساءوا للإسلام. وباستثناء حالة واحدة فقط من تلك الحالات، وهي تحديداً مقتل المدون رجب حيدر في فبراير /شباط 2013، فلم تتم مُساءلة أي شخص، فالأشخاص المُشتبه في ارتكابهم جرائم القتل الأخرى لم يتم تقديمهم إلى العدالة، على الرغم من التحقيقات الجارية، وعمليات الاعتقال التي تمت فيما يتعلق ببعض الحالات.

وقد تزايدت مؤخراً في بنغلاديش الهجمات التي تشنها الجماعات التي تنتهج العنف، وتدعى التصرف باسم الإسلام، مُستهدفةً مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان ليسوا علمانيين بالمعنى الصريح للكلمة. وكان من بين أولئك الذين قُتلوا في عام 2016 إكسولهاز منان، وهو أحد المدافعين عن حقوق المثليين والمثليات وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين جنسياً ومزدوجي النوع، وأستاذ جامعي، وخياط هندوسي، لاتهامهم بإهانة الإسلام، بالإضافة إلى زعيم مسلم صوفي. وقد أُعلنت المسؤولية عن تلك الهجمات من قِبل جماعات تدعى أن لها صلات بتنظيم القاعدة، أو من قِبل الجماعة المُسلحة التي تُطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية"، ومع ذلك فلم تتم مُساءلة أي من المُنتهين إلى تلك الجماعات، على الرغم من التحقيقات الجارية، وعمليات الاعتقال التي تمت فيما يتعلق ببعض الحالات.

وقد أدى الإفلات من العقاب فيما يتعلق بعمليات القتل تلك، إلى خلق مناخ من الخوف في أوساط المدافعين عن حقوق الإنسان في بنغلاديش، مما اضطرت العديد منهم إلى العيش مُتخفين أو العيش في المنفى جراء القلق الذي يساورهم من احتمالية أن يُصبحوا الهدف المقبل لتلك الجماعات. ويعتقد العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان أن قوات الشرطة، إما كانت غير راغبة في توفير الحماية لهم، أو غير قادرة على توفير تلك الحماية، أو كانت حذرة في الاقتراب من السلطات خشية التعرض للمحاكمة. وقد تم أيضاً توجيه اتهامات إلى العديد من المدونين بموجب المادة 57 من قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Act)، والذي يُجرم الكتابات التي قد "تضر بالمعتقد الديني"، علاوة على المدافع عن حقوق المثليين والمثليات وذوي الميول الجنسية الثنائية والمتحولين جنسياً ومزدوجي النوع، الذي كان على صلة بالشرطة، قد تم أيضاً تهديده بتقديمه للمحاكمة بتهمة ممارسة العلاقات الجنسية المثلية، وهي مُمارسة غير قانونية في بنغلاديش.

ويساور منظمة العفو الدولية بالغ القلق من أن السلطات البنغلاديشية لم تتعاس فقط في إدانة تلك عمليات القتل إدانة قاطعة، بل بدت وكأنها تُلقي باللوم على الضحايا.

وقد دعا بعض كبار المسؤولين الحكوميين المدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى التوقف عن كتابة ونشر أي محتوى قد يُسيء إلى المشاعر الدينية، وإلا فإنهم سيواجهون اتهامات بموجب القوانين الصارمة التي تُقيد الحق في حرية التعبير، مثل قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فعلى سبيل المثال، بعد مقتل نظيم الدين صمد، قال وزير الداخلية أسد الزمان خان كمال أن جزءاً من التحقيق سيتضمن فحص وتدقيق كتابات نظيم الدين صمد، لمعرفة ما إذا احتوت كتاباته على أي شيء "غير لائق" عن الدين. وفي اليوم العالمي لحرية الصحافة، 3 مايو /أيار 2016، قامت مجموعة من المنظمات غير الحكومية بتسليط الضوء على رد الفعل العام للسلطات البنغلاديشية في هذا الخصوص.

التوصيات:

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات البنغلاديشية إلى:

- تكثيف التحقيقات بشأن الهجمات التي نُفذت مؤخراً ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وأشخاص آخرين غيرهم، واحتجاز أولئك الأشخاص المُشتبه في مسؤوليتهم عن تلك الهجمات، تمهيداً لتقديمهم لمحاكمات عادلة وشفافة، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- توفير الحماية اللازمة للمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم ممن تعرضوا للتهديد أو ممن هم عُرضة للاعتداء، والتوقف عن كيل الاتهامات للمدافعين عن حقوق الإنسان أو التهديد بتوجيه اتهامات إليهم بارتكاب جرائم، بموجب القوانين التي تُقيد حرية التعبير بصورة جائرة، أو القوانين التي تُجرم حياتهم الجنسية.
- الإدانة العلنية لعمليات القتل تلك، وتوجيه رسالة قوية بأن بنغلاديش ستقوم بحماية وتعزيز وإعمال الحق في حرية التعبير.